الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/EM.16/3
16 February 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

اجتماع الخبراء المعني بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية

جنيف، ٢٤-٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

تقرير اجتماع الخبراء المعني بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية

المعقود في قصر الأمم، جنيف،

في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

(A) GE.05-50285 010305 010305

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول -	موجز أعده الرئيس	٣
الثاني -	المسائل التنظيمية	١٠
المرفق		
	الحضور	١١

الفصل الأول

موجز أعده الرئيس

١- ناقش اجتماع الخبراء المعني بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية، وفقاً لجدول أعماله، عولمة أنشطة البحث والتطوير التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية وانعكاساتها على البلدان النامية. وجسد الموضوع اعترافاً متزايداً في البلدان النامية بدور الإبداع والبحث والتطوير في التنمية. إن الإبداع والبحث والتطوير عوامل أساسية في رفع مستوى التكنولوجيات والارتقاء في سلم التنمية واللحاق بركب البلدان المتقدمة. وتشرك البلدان النامية، في استحداث التكنولوجيا ونقلها ونشرها، الشركات عبر الوطنية التي هي فاعل رئيسي في البحث والتطوير على الصعيد العالمي.

٢- وركز رئيس اجتماع الخبراء، في كلمته الافتتاحية، على أن التوقيت مناسب للربط بين موضوعي البحث والتطوير والشركات عبر الوطنية. وأشار إلى أن البلدان النامية المختارة لا تستقبل اليوم حجماً أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في البحث والتطوير فقط، بل إن طبيعة هذا الاستثمار آخذة في التحول أيضاً ذلك أنه لم يعد يرمي إلى التكيف مع السوق المحلية فحسب. والسؤال الرئيسي المطروح هو ما إذا كانت هذه الظاهرة ستنتشر في المستقبل لتشمل عدداً أكبر من البلدان، وإن كان الأمر كذلك، ففي ظل أي ظروف. (وهذا لا يعني أنه لا توجد جهات فاعلة رئيسية أخرى في العديد من البلدان تعمل في البحث والتطوير، مثل القطاع العام والقطاع الخاص المحلي). والسؤال العملي المرتبط بالسؤالين السابقين هو ما يمكن أن تفعله البلدان لتوظيف أنشطة الشركات عبر الوطنية خدمة لأهدافها الإنمائية. وفيما يتعلق بهذه المسألة، تساءل عما إذا كان البحث والتطوير من الكماليات التي لا يتمتع بها سوى عدد قليل نسبياً من المجتمعات الغنية وأومأ إلى أن وجاهة هذا السؤال بالنسبة إلى البلدان النامية عموماً تتوقف على تطلعات هذه البلدان وسياساتها.

٣- وبحث الخبراء تعاريف المصطلحات الرئيسية الواردة في الموضوع. ففي حين شدد بعضهم على أهمية توسيع دائرة النقاش والانتقال بالتالي من البحث والتطوير إلى إنشاء المعرفة والإبداع، أبرز بعضهم الآخر أهمية سبر حالات البحث والتطوير في صناعات الخدمات وليس في القطاع الصناعي فقط، نظراً إلى أن صناعات الخدمات اليوم تنتج الجزء الأعظم من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والبحث والتطوير هو نفسه نشاط خدمي.

٤- وشدد العديد من الخبراء على أن الشركات عبر الوطنية مجرد فاعل واحد في شبكات الإبداع الوطنية جنباً إلى جنب الجامعات ومراكز البحوث والشركات المحلية والمؤسسات الحكومية الأخرى. والشركات عبر الوطنية لا تجري عموماً بحوثاً أساسية، بل ربما كان من المستحسن عدم إقحامها في هذا المجال. والسؤال الأهم عند الحديث عن تفاعل الشركات عبر الوطنية مع غيرها من الجهات الفاعلة هو كيف يمكن للبلدان النامية أن تشارك بهمة أعلى في توليد المعرفة ونشرها على الصعيد العالمي بتعزيز أنشطة الشركات عبر الوطنية على نحو يكمل الجهود المحلية.

٥- لقد كان بوجه عام حصر أنشطة البحث والتطوير والإبداع في البلدان الأصلية للشركات عبر الوطنية أكثر مما كان عليه الحال بالنسبة إلى الأنشطة الصناعية. والتفسير الذي يقدم عادة هو الطابع المعقد لأنشطة البحث والتطوير وضرورة القرب الجغرافي. ورغم ذلك، أصبحت أنشطة البحث والتطوير في السنوات الأخيرة متنقلة على

الصعيد الدولي وبدأت البلدان النامية تعتبر همزة وصل في شبكات الإبداع العالمية. فقد ألقى بعض الخبراء الضوء على أمثلة عن العمل الشديد التعقد المتعلق بالبحث والتطوير – مثل صنع الرقائق – إشارةً إلى أن الطابع المعقد قد لا يظل حاجزاً أمام تدويل الإبداع. وأشاروا أيضاً إلى أن الأسواق المفتوحة أمام العاملين في مجال المعرفة وأمام التكنولوجيا لا تفتأ تصطبغ بالصبغة الدولية هي الأخرى.

٦- وشدد بعض الخبراء على أهمية التمييز بين مراحل مختلفة من تدويل أنشطة البحث والتطوير. فحتى الستينات كانت أنشطة البحث والتطوير شديدة "الالتصاق" وكانت تنحصر في البلدان الأصلية. ومنذ الستينات، كانت الموجة *الأولى* من تدويل أنشطة البحث والتطوير تتعلق أساساً باستغلال الأصول وكانت ترمي إلى تكييف المنتجات مع الأسواق المحلية. وبدأت الموجة *الثانية* في السبعينات وكانت موجهة في المقام الأول إلى تكييف منتجات جديدة معينة مع أسواق محلية محددة. وفي الموجة *الثالثة* – التي بدأت في الثمانينات – كان تدويل أنشطة البحث والتطوير ناجماً عن حاجة الشركات إلى إيجاد خبرات مكملة في الخارج، وأساساً في بلدان متقدمة أخرى. وتعزز هذا الاتجاه منذ التسعينات فما بعدها، وفي الموجة *الرابعة* تزايد الطلب على الخبرة العلمية حجماً ونطاقاً بحيث لم يكن بالإمكان تلبيته بسهولة دون التوسع على الصعيد الدولي. وفي هذه المرحلة، تعاظمت أيضاً أهمية أنشطة البحث والتطوير "التي تزيد في الأصول".

٧- وفي حين تمكث معظم أنشطة البحث والتطوير في البلدان المتقدمة، خلص الخبراء إلى أن البلدان النامية بدأت تتزايد أهميتها بوصفها بلداناً مستضيفةً ومنشأً للاستثمار الأجنبي المباشر في أنشطة البحث والتطوير على السواء. وأصبحت الصين والهند في السنوات الأخيرة رائدتي العالم النامي في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في البحث والتطوير، وذلك، جزئياً، بسبب سعة السوق فيهما وسرعة نموها ووفرة المهندسين والعلماء بتكلفة منخفضة. ففي حين لاحظ الخبراء أن بالإمكان العثور على أمثلة مهمة لأنشطة للبحث والتطوير تضطلع بها فروع أجنبية في جميع أنحاء العالم النامي، فإنهم أشاروا إلى أن ذينك البلدين نجحا بوجه خاص في استجلاب أنشطة البحث والتطوير "التي تزيد في الأصول" والتي كانت ترمي إلى تطوير طرائق الصنع والمنتجات وطرحها في الأسواق العالمية.

٨- ولاحظ الخبراء أن أنشطة البحث والتطوير التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي محدودة نسبياً ولا سيما لدى مقارنتها بآسيا. ومن أسباب ذلك أن سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تركز على استجلاب كميات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر ولا تهتم كثيراً بطبيعة هذا الاستثمار. فالاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالبحث والتطوير في المنطقة هو من النوع التكييفي، لكن مع شيء من المنتجات الجديدة التي تتواءم والظروف المحلية أو الإقليمية. بيد أن بعض الدول، مثل البرازيل، شرعت مؤخراً في استجلاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في أنشطة البحث والتطوير ذات التطبيقات العالمية (مثل البحث والتطوير في مكونات السيارات).

٩- كما لاحظ الخبراء أن أفريقيا تجتذب مستويات دنيا من الاستثمار الأجنبي المباشر عموماً وعدداً لا يُذكر من الأنشطة المرتبطة بالبحث والتطوير. وأنشطة البحث والتطوير الضئيلة تقتصر على تطبيق معارف قائمة بدلاً من استحداث وتطبيق أفكار جديدة. ويعزى ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية: أولاً، التنافر بين السياسات العلمية وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر (ففي العديد من البلدان الأفريقية، لم تدرج العلوم والتكنولوجيا والإبداع في

صميم استراتيجيات التنمية)؛ ثانياً، عدم وجود روابط بين سياسات تشجيع الاستثمار وسياسات البحث – ففي الواقع تركز معظم سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على رؤوس الأموال بدلاً من تراكم المعرفة ورأس المال البشري (فوكالات تشجيع الاستثمار، على سبيل المثال، تركز أكثر على المشاريع الجاهزة)؛ ثالثاً، انعدام ثقافة الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وشدد الخبراء على ضرورة رسم سياسات ملائمة في مجالي التكنولوجيا والإبداع. وفي هذا الصدد، استحثوا الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على بذل ما يلزم من جهود لتحسين البنية التحتية في أفريقيا وتعزيز عملية وضع السياسات في مجالات العلم والتكنولوجيا والإبداع في المنطقة.

١٠- وأشار خبراء شتى إلى قضية حجم البلدان المضيفة بوصفه عاملاً من عوامل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالبحث والتطوير. وقد أُفردت حالة أقل البلدان نمواً لأن لها دائماً قاعدة ضيقة جداً للبحث والتطوير. لكنهم أشاروا إلى وجود مجالات يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالبحث والتطوير أن يتطور فيها. ففي نيبال على سبيل المثال، توجد فرص في قطاع الزراعة (زراعة الشاي والأعشابُ الطبية). واعترفوا بأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص بأقل البلدان نمواً وتقديم مساعدة خاصة لها لإعانتها على مواجهة المشاكل التي تواجهها في هذا المجال.

١١- وتم تشخيص عدد من محركات التدويل الحالي للبحث والتطوير. فمن المحركات الرئيسية ضغط المنافسة المتزايد الناشئ من التحرير والتقدم التكنولوجي (ولا سيما في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات) الذي يجبر الشركات على الإنفاق أكثر على البحث والتطوير وتسريع عملية الإبداع في الوقت الذي تسعى فيه إلى تقليل التكاليف وإيجاد المهارات الضرورية. فقد مهد هذا الواقع سبلاً جديدة لبعض البلدان النامية لربط علاقات مع شبكات الإبداع العالمية. كما تم تشخيص شتى عوامل العرض والطلب، إلى جانب السياسات، بوصفها عوامل مهمة تفسر سبب عولمة أنشطة البحث والتطوير والأماكن التي تجري فيها عولمة هذه الأنشطة. وتشمل هذه العوامل الرغبة في إمداد أسواق كبيرة تنمو بسرعة؛ والقرب المادي من قواعد تصنيع عالمية؛ والبحث عن موظفين في مجال البحث والتطوير في الخارج بتكلفة منخفضة وعن أفكار جديدة وقدرات إبداعية. كما أسهمت التحولات الكبيرة في التنظيم ومنهجية التصميم في مجال الإمداد في زيادة الحاجة إلى عولمة أنشطة البحث والتطوير. وذُكر أيضاً أن وجود معاهد أبحاث وطنية شهيرة وأسلوب إدارة الشركات المحلية في الهند، مثلاً، هما عاملان محددان من عوامل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في البحث والتطوير. فقد يؤثر عمل مواطنين هنود، على سبيل المثال، في مراكز البحث والتطوير في البلدان المتقدمة أيضاً في اختيار الشركات عبر الوطنية نقل مختبراتها القائمة في الخارج إلى الهند.

١٢- وأشار الخبراء إلى أن الشركات عبر الوطنية من البلدان المتقدمة لم تعد المصدر الوحيد للاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالبحث والتطوير. فهناك شركات عبر وطنية من بلدان نامية، مثل جمهورية كوريا والصين والهند، تستثمر في أنشطة البحث والتطوير أموالاً لا يفتأ يتزايد حجمها (انطلاقاً من مستوى منخفض). وإجمالاً، فإن حوافز ذلك الاستثمار تشبه شيئاً فشيئاً مثيلاتها في البلدان المتقدمة (مثل دعم المبيعات المحلية في الخارج والاقتراب من قواعد التصنيع العالمية وتوظيف الخبراء الأجانب). غير أنه إذا كان الهدف الرئيسي في المناطق النامية يتمثل، فيما يبدو، في استغلال المعارف القائمة، التي هي عادة عبارة عن تكنولوجيا من الجيل الثاني، فإن الحافز الرئيسي في المناطق المتقدمة هو تعزيز القدرة الإبداعية باكتساب المعارف والتكنولوجيا المحلية. وخلص بعض الخبراء إلى أن الميزة في التكاليف قليلة الأهمية نسبياً من حيث إنها محرك لاستثمارات الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية في أنشطة البحث والتطوير في

الخـــارج. واتفـــق الخـــبراء على ضرورة القيام بالمزيد من البحوث في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالبحث والتطوير القادم من البلدان النامية بغية فهم هذه الظاهرة الجديدة نسبياً فهماً أفضل.

١٣- وتم تشخيص عدد من الآثار الإيجابية والسلبية المحتملة على الاقتصادات المضيفة. ومن بين الآثار الإيجابية المباشرة الرئيسية دفع أجور مرتفعة للعلماء والمهندسين؛ والاستعمال الرشيد للمواد المتاحة محلياً؛ ونقل التكنولوجيا (معـــدات ومختبرات ... جديدة)؛ وتصميم منتجات استهلاكية أفضل تماشياً مع الاحتياجات المحلية. ومن الآثار الإيجابـــية غـــير المباشرة الآثار الجانبية على الشركات المحلية؛ وغرس ثقافة البحث والتطوير في الشركات المحلية؛ واســـتحداث حقـــول معرفية وتخصصات في الجامعات المحلية؛ وإنشاء تكتلات للبحث والتطوير؛ والآثار الجانبية للمنتجات العرضية التي لا ترغب الشركات عبر الوطنية في إنتاجها بنفسها.

١٤- وفيما يتعلق بالآثار السلبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أنشطة البحث والتطوير، أشار الخبراء إلى احـــتمال الاكـــتظاظ في سوق العمل، مما يجعل من الصعب على الشركات المحلية اجتذاب المهارات اللازمة؛ واحتمال اكتظاظ وحدات البحث المحلية؛ والروابط المحدودة بين الفروع الأجنبية والشركات والمؤسسات المحلية؛ واحـــتمال وقـــف أنشطة البحث والتطوير المحلية نتيجة وفود الشركات الأجنبية، ولا سيما عن طريق الشراء. ويتوقف التأثير الخالص في الاقتصاد المضيف على طبيعة البحث والتطوير والظروف المحددة لهذا الاقتصاد. وأشير إلى أن تطوير المهارات والقدرات الإبداعية المحلية عامل أساسي ليس فقط لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في البحث والتطوير بل أيضاً للاستفادة من ذلك الاستثمار.

١٥- إن درجـــة استفادة البلدان النامية من نشر المعرفة والإبداع تتوقف أيضاً على درجة اندماج الشركة عبر الوطنـــية في الشبكة الأوسع من عمليات البحث، بما في ذلك الشركات المحلية والقطاع العام. ثم إن طريقة هذا الـــتفاعل مهمـــة أيضاً، مثلاً بواسطة الأشكال غير السهمية أو السهمية؛ ومع الموردين والمستهلكين والمنافسين والجامعات؛ وبواسطة التعاقد الخارجي ونقل الأعمال إلى الخارج؛ وبواسطة إنشاء اتحادات بحوث.

١٦- واتفـــق جميع الخبراء على أن السياسات الحكومية الإيجابية يمكن أن تؤدي دوراً رائداً في إيجاد وتسهيل الظروف المناسبة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في أنشطة البحث والتطوير والاستفادة منه. وكانت الأدوات الرئيسية التي أشار إليها الخبراء تتعلق بالسياسات في مجالات العلم والإبداع والتكنولوجيا، وكذا سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر. وشدد العديد من الخبراء على أن وضع السياسات الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في أنشـــطة البحث والتطوير، في ضوء التحول صوب أنشطة أكثر استناداً إلى المعرفة وتنامي تدويل أنشطة الإبداع، بحاجـــة إلى معالجـــة مجالي السياسة كليهما على نحو شامل ومتسق. وأشار العديد من الخبراء إلى وجود نقص في الاتساق بين سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات العلم والتكنولوجيا في العديد من البلدان.

١٧- ومـــن بين أدوات السياسة العامة، أشار بعض الخبراء إلى تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز القاعدة العلمـــية والتكنولوجية الوطنية، بما فيها مؤسسات البحوث. ومن أدوات السياسات المحددة التي يمكن النظر فيها الحوافـــز وشـــروط الأداء واستهداف الاستثمار وتوفير المرافق العامة (ولا سيما البنية التحتية المنخفضة التكلفة

والعالـــية الجودة). وأشار أحد الخبراء إلى أن غلاء أسعار مكونات مستوردة تدخل في إطار البحث والتطوير في بعض البلدان النامية تعيق جهود هذه البلدان الرامية إلى إنشاء قدرات في مجال البحث والتطوير. وشدد العديد من الخـــبراء عـــلى أهمية وضع سياسات في مجال التعليم وتطوير المهارات وبذل الجهود في سبيل تعزيز نظام الإبداع الوطني. وثمة أيضاً حاجة إلى ضمان توزيع مناسب للمسؤوليات بين الحكومات المركزية والمحلية.

١٨- وفي هـــذا السياق، أولي اهتمام خاص لدور وكالات تشجيع الاستثمار. فهذه الوكالات، في العديد من البلدان النامـــية، لا تولي ما يكفي من اهتمام لإمكانات اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر التي قد تسهم في تراكم المعرفة، وإنما تركز على تراكم رأس المال في شكل أصول ملموسة. واحتج البعض بأنه يجب على وكالات تشجيع الاستثمار أن تندمج اندماجـــاً أفضـــل في شبكة الإبداع الوطني برمته وأنه ينبغي مطابقة أنشطة الترويج مع استراتيجية البلد الشاملة في مجالي التنمـــية والإبـــداع. ففي حالة الجمهورية التشيكية، على سبيل المثال، تختص وكالة تشجيع الاستثمار في تشجيع البحث والـــتطوير في الشركات الأجنبية والمحلية على السواء؛ واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا الدعوة إلى تحسين البنية التحتـــية التكنولوجـــية للبلد؛ والتعاون مع كل من المستثمرين الموجودين والجدد على تشجيع الاستثمار الجديد المرتبط بالبحـــث والتطوير؛ وتشجيع توثيق العلاقات بين أنشطة البحث والتطوير التي تقوم بها الفروع الأجنبية من جهة وأنشطة البحث والتطوير التي تضطلع بها الشركات والجامعات المحلية من جهة أخرى.

١٩- ومن الوظائف المهمة للسياسات تعزيز تكامل أوثق بين الشركات عبر الوطنية وغيرها من الجهات الفاعلة في مجـــال البحث والتطوير، بما فيها الشركات والجامعات وغيرها من الوكالات المحلية لكي تجني البلدان المضيفة المزيد من ثمرات إنشاء المعرفة ونشرها. وإذا لم يتم الربط بين جميع تلك الجهات الفاعلة بإحكام، فإن المعرفة لن تنتشـــر والإبداع لن يشجع. ورأى بعض الخبراء أن بوسع البلدان النامية في جملتها أن تستفيد من عولمة أنشطة البحث والتطوير، لكن ليس باستطاعتها استعمالها مباشرة لرفع مستوى القدرة التنافسية لإمكاناتها في مجالي العلم والتكنولوجـــيا. ولبلوغ هذا الهدف، عليها أن تكمل الاستثمار الأجنبي المباشر في أنشطة البحث والتطوير بجهود المؤسســـات العامة المحلية والقطاع الخاص المحلي. وقد أثيرت هذه المسألة على سبيل المثال في حالة الصين وبعض البلدان الأفريقية. وشدد عدد من الخبراء على أهمية إقامة شراكة متوازنة بين القطاعين العام والخاص.

٢٠- وقد تستصعب البلدان النامية الصغيرة النجاح في رسم استراتيجيات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في البحـــث والـــتطوير بسبب ضعف قوتها التفاوضية وضيق أسواقها. وفي هذا المضمار، يتمثل أحد التحديات الرئيســـة في مجـــال السياسة العامة في تحديد الأولويات والتركيز على منافذ سوقية يكون لها فيها ميزة نسبية أو تنافسية. ثم إن تطوير القدرات والمهارات المحلية أمر أساسي لتلك البلدان لكي تستفيد من الفرص التي قد تتيحها حركة المعرفة المتنامية. إن تطوير تلك المهارات والقدرات (ولا سيما في مجال الهندسة) ورسم استراتيجية وطنية للاستفادة من الفرص المتاحة عملية طويلة الأمد وقد تستغرق ٢٠ أو ٣٠ عاماً، لكن ثمرات النجاح التي ستجنيها قد تكون كبيرة. وأشار بعض الخبراء إلى أن ذلك قد تم في السابق، مبينين أن صغر الحجم ليس قيداً مطلقاً. فحتى البلدان النامية الصغيرة قادرة على إيجاد منفذ سوقي لها واستهداف أنشطة بحث وتطوير متخصصة تتلاءم ومَواطن قوتها. وشدد عدد من الخبراء على ضرورة ترتيب الأهداف الحكومية بحسب أولويتها في المجالات المعنية. وحاجج بعضـــهم بأن التعاون الإقليمي ربما أتاح فرصاً للبلدان الصغرى لكي تصبح أكثر جاذبية. وأشار آخرون إلى أن

إقامة تعاون وشراكات مع بلدان أخرى قد يتجاوز حدود مناطق بعينها. ثم إن التعاون الدولي وتقاسم الخبرات مع البلدان الأخرى قد يساعد أيضاً الاقتصادات الصغرى على تطوير قدرتها على رسم وتنفيذ سياسات ملائمة.

٢١- وبحث الخبراء دور متطلبات الأداء في الاستفادة إلى أقصى الحدود من الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالبحث والتطوير في البلدان النامية. ففي حين لم يتحقق توافق في الآراء بشأن فائدة متطلبات الأداء، فإن عدداً من الخبراء أشاروا إلى أهمية التمييز بين متطلبات الأداء الإجبارية والطوعية. فاللجوء إلى المتطلبات الإجبارية المتعلقة بالبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا لا يحرّمه اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة لكنه أصبح مقيداً شيئاً فشيئاً في العديد من اتفاقات التجارة والاستثمار الثنائية. غير أن تلك المتطلبات، متى ارتبطت بتوفير حوافز (أو ميزات أخرى)، فإنها تظل مسموحاً بها عموماً. وأشار أحد الخبراء إلى أهمية الموازنة بين الاتفاقات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالبحث والتطوير في صناعات البنى التحتية الكبرى.

٢٢- وبحث الخبراء أيضاً دور الحوافز في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالبحث والتطوير. فقد اعتبرها البعض مفيدة في اجتذاب الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير في بلد مضيف من قبل شركات رائدة يحتمل أن يقتفي منافسوها أثرها. وتساءل البعض الآخر عن فائدة الحوافز في مجال البحث والتطوير مجادلين بقولهم إن الشركات عبر الوطنية تميل إلى تأسيس قراراتها الاستثمارية في هذا الميدان على عوامل أخرى، مثل الوصول إلى المهارات، أكثر منها على تلك الحوافز. وذُكر أن على البلدان أن توازن توازناً دقيقاً بين التكاليف والمزايا ذات الصلة. وفي هذا المضمار، أشار بعض الخبراء إلى ضرورة تقييم ما تجنيه الشركة التي تتلقى الحوافز من مزايا مقارنة بما يجنيه الاقتصاد المضيف، ولا سيما بواسطة الآثار الجانبية. وقد تبين أن أنشطة البحث والتطوير التي تقوم بها الفروع الأجنبية في بعض البلدان تحفز أنشطة البحث والتطوير المحلية، وتساعد الجامعات على تحديد مجالات جديدة حيث يلزم تطوير المهارات، وتجذب المزيد من اهتمام الطلبة المحتملين بالميادين التكنولوجية.

٢٣- وطرح خبراء شتى قضية حقوق الملكية الفكرية. وأشاروا إلى أن الشركات عبر الوطنية التي تنقل أنشطتها في مجال البحث والتطوير إلى البلدان النامية غالباً ما تطلب حماية صارمة للملكية الفكرية، لكنهم أشاروا في الوقت ذاته إلى أن الدليل العملي على الآثار التي تحدثها حقوق الملكية الفكرية في الاستثمار الأجنبي المباشر في أنشطة البحث والتطوير متفاوتة. وذكّر أحد الخبراء، مشيراً إلى النقاش الذي دار والعمل الذي تم في منظمة التجارة العالمية في سياق اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، بأن حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية ينبغي أن يسهما في النهوض بالإبداع التكنولوجي وفي نقل التكنولوجيا ونشرها، بحسب ما تنص عليه المادة ٧ من الاتفاق.

٢٤- وأشار أحد الخبراء إلى وجود نقص عام في الوعي في البلدان النامية بأن الملكية الفكرية تمثل ثروة يمكن تسجيلها واستعمالها لدر عائدات، وأن استعمال الملكية الفكرية بوصفها ثروة أمر مهم للتنمية في اقتصاد يتزايد قيامه على المعرفة.

٢٥- وجادل بعض الخبراء قائلين إنه ينبغي للبلدان النامية أن تضع استراتيجيات أفضل في مجال الملكية الفكرية تشمل تطوير البحوث محلياً وتملكها واستثمارها تجارياً. وسيشمل ذلك، في جملة أمور، مساعدة الباحثين والعلماء الأفراد على استيعاب أهمية وقيمة الملكية الفكرية استيعاباً أفضل، وكذا بناء هياكل محفزة مناسبة لهم لحماية

مبتكراتهم. وحاجج أولئك الخبراء بقولهم إن البلدان النامية، متى تمكنت من استعمال نظم حقوق الملكية الفكرية استعمالاً أفضل، ازداد أيضاً اهتمام الشركات عبر الوطنية بها كشريكة لها. وأثار أحد الخبراء قضية تطبيق مفاهيم حقوق الملكية الفكرية على معارف السكان الأصليين.

٢٦- وشـــدد بعض الخبراء على ضرورة إنشاء مؤسسات بحث عامة في المراحل الأولى من التنمية. ومن شأن مبادرات من هذا القبيل أن تساعد على تعزيز تطور المهارات وتدعيم قدرة البلد على الاستيعاب. وأشاروا على ســـبيل المثال إلى أن الكاميرون أنشأت معهداً للبحوث الزراعية يُنفق عليه من المال العام تأمل الحكومة أن تنشئ حوله شراكات بين القطاعين العام والخاص.

٢٧- كمـــا تُطـــرق إلى دور سياسات بلد المنشأ في تشجيع الشركات عبر الوطنية على الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير في البلدان النامية ومن ثم جلب منافع إليها. وأشار بعض الخبراء إلى الدور الإيجابي المحتمل لبلدان المنشـــأ في تعزيـــز الاستثمار الأجنبي المباشر في أنشطة البحث والتطوير في البلدان النامية، مثلاً عبر التقليل من المخاطر التي تواجهها الشركات عبر الوطنية عند قيامها بأنشطة البحث والتطوير في بلدان نامية أجنبية. فالاتحاد الأوروبي على سبيل المثال ساهم في نظم الإبداع في بلدان نامية عن طريق تشجيع تبادل العلماء والتفاعل على نحو أوثق بين الجامعات في البلدان النامية والبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ومن جهة أخرى، أشار أحد الخبراء إلى القلـــق الـــذي تشعر به بعض البلدان النامية ومؤداه أن البلدان المتقدمة لا تفي تماماً بالتزاماتها في مجال نقل التكنولوجيا من حيث توفيرُ الحوافز لشركاتها لنقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً، كما تنص المادة ٦٦-٢ من اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة رغم أنه لم يضرب أي مثال محدد أثناء بحث هذه القضية.

٢٨- ودعا بعض الخبراء إلى المزيد من التعاون الثنائي بين المؤسسات المعنية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة بغية تعزيز رسم السياسات ووضع نظم إبداع أمتن في البلدان المعنية. ومن أمثلة التعاون المثمر بين بلدان متقدمة أتـــت منها شركات عبر وطنية وبلدان نامية مستضيفة التعاون بين فرنسا وجامعات في الصين. لقد نجم عن هذا التعاون تدريب باحثين مؤهلين تأهُّلا عالياً وبوسعهم العثور على وظيفة في كل من المعاهد والشركات المحلية وفي فروع الشركات عبر الوطنية الفرنسية.

٢٩- وفي ضوء أهمية الإبداع والبحث والتطوير من أجل التنمية الاقتصادية، وتأسيساً على توافق آراء ساو باولو الـــذي أبرز بُعد التنمية الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية للشركات، اقتُرح إنشاء قائمة بمؤشرات تهدف إلى تقييم وقياس إسهام الشركات عبر الوطنية في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. إن هذه القائمة ستكون إسهاماً جديداً في تحليل عولمة أنشطة البحث والتطوير في إطار تقييم ما يمكن تسميته اليوم "مسؤولية الشركات في مجال التنمية".

٣٠- وتأسّـــف بعـــض الخبراء لعدم ورود أي هدف محدد عن العلم والتكنولوجيا والإبداع بين أهداف الأمم المـــتحدة الإنمائـــية للألفية. وأبرزوا الحاجة إلى استكشاف ما لدى المجتمع الدولي من إمكانات لدعم تعزيز نظم الإبـــداع الوطنـــية في الـــبلدان النامية، بما في ذلك تعزيز فرص استفادة البلدان النامية من تدويل أنشطة البحث والتطوير من قبل الشركات عبر الوطنية. وقد يشمل هذا الدعم المساعدة التقنية والمالية على السواء.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

ألف – انعقاد اجتماع الخبراء

٣١- عقد اجتماع الخبراء المعني بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية في قصر الأمم بجنيف من ٢٤ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٢- انتخب اجتماع الخبراء في جلسته الافتتاحية أعضاء مكتبه التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد إنريكه مانالو (الفلبين)

نائب الرئيس والمقرر: السيد لوتشيانو باريلارو (إيطاليا)

جيم – إقرار جدول الأعمال

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٣- في الجلسة ذاتها أقر اجتماع الخبراء جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.2/EM.16/1. وتبعاً لذلك كان جدول أعمال الاجتماع على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال

٣- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية

٤- اعتماد تقرير الاجتماع

دال – الوثائق

٣٤- عُرض على اجتماع الخبراء، للنظر في البند الموضوعي من جدول الأعمال، مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد بعنوان "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية: عولمة أنشطة البحث والتطوير التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية وانعكاساتها على البلدان النامية" (TD/B/COM.2/EM.16/2).

هاء – اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٥- أذن اجتماع الخبراء، في جلسته الختامية، للمقرر بإعداد التقرير النهائي عن الاجتماع.

مرفق

الحضور*

١- حضر الاجتماع خبراء من الدول الأعضاء في الأونكتاد التالية أسماؤها:

إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
أفغانستان
ألبانيا
ألمانيا
أنغولا
إيطاليا
الاتحاد الروسي
بنما
بولندا
تايلند
ترينيداد وتوباغو
جمهورية الكونغو الديمقراطية
رواندا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
السنغال
سورينام
سويسرا
الصين
فرنسا
الفلبين
فنلندا
قطر
الكاميرون
كندا
لبنان
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
ملديف
موريتانيا
نيبال
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن

---

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/COM.2/EM.16/INF.1.

٢- وكانت المنظمتان التاليتان من المنظمات الحكومية الدولية ممثلتين في الاجتماع:

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
مركز بلدان الجنوب

٣- وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في الاجتماع:

صندوق النقد الدولي
الاتحاد الدولي للاتصالات
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية

٤- وكانت المنظمتان التاليتان من المنظمات غير الحكومية ممثلتين في الاجتماع:

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
الاتحاد العالمي للعمل

٥- وحضر الاجتماع المؤتمرون التالية أسماؤهم:

عولمة البحث والتطوير: من الشمال

السيد ديتر إرنست، مركز الشرق والغرب، الولايات المتحدة
السيد أرمين سورغ، شركة سيمنس، ألمانيا
السيد هاربريت خوران، جامعة كولومبيا، الولايات المتحدة

عولمة البحث والتطوير: من الجنوب

السيد أندريا غولدشتاين، مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
السيدة ميرا عبد المطلب، شركة Ingenuity Solutions Berhad، ماليزيا
السيد ماكس فون زيدفيتز، جامعة تسينغخوا (Tsinghua)، الصين
الأستاذ يان دجونغ دجانغ، الأكاديمية الهندسية الصينية، بكين

تأثير أنشطة البحث والتطوير التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية على البلدان النامية: آسيا

السيد يان دجو، مركز البحوث الوطني للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية، الصين
السيد براسادا ريدي، جامعة لوند (Lund)، السويد

تأثير أنشطة البحث والتطوير التي تضطلع بها الشركات في البلدان النامية: أمريكا اللاتينية وأفريقيا

السيد روبرت غروس، ثوندربرد، معهد غارفين للإدارة الدولية، الولايات المتحدة
السيدة إيونارا كوستا، UNU-INTECH، هولندا
السيد جون موغابي، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، جنوب أفريقيا

دور السياسات الوطنية والدولية

السيد توماس أندرسن، جامعة يونكوبينغ، السويد
السيد ماريك تيتس، معهد دراسات البلطيق، إستونيا
السيد روبرت هيزاك، CzechInvest، الجمهورية التشيكية
السيدة أولغا سباسيتش، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، جنيف
السيدة جاياشري واتال، منظمة التجارة العالمية، جنيف
السيدة دانييلا زامبيني، منظمة العمل الدولية، جنيف

— — — — —